

1. تحليل النشاط:

أن تكون الشركات المساهمة ذات أغراض وأنشطة مباحة

والأنشطة غير المباحة في المملكة العربية السعودية تشتمل على البنوك التجارية التقليدية، والتأمين التجاري، والمنشورات والمطبوعات المحرمة.

2. التحليل المالي:

❖ أن تكون جميع أصول واستثمارات الشركة مباحة، ومن الاستثمارات المباحة:

- ودائع مرابحة، أو ودائع إسلامية.
- صناديق الأسهم الشرعية، حتى التي تعمل في الأسهم المختلطة.
- صناديق المرابحة والبضائع المجازة شرعاً.
- الصكوك الإسلامية.
- صناديق الدخل المتوازنة الإسلامية.

❖ أن تكون جميع تمويلات الشركة مباحة، ومن التمويلات المباحة:

- التسهيلات المصرفية الإسلامية.
- التورق المصرفي المنضبط شرعاً.
- تسهيلات تمويل سلع بالمرابحة.
- تمويل عقود المشاركة.
- قرض حسن.
- القرض الحسن من الشركاء.
- قرض صندوق التنمية الصناعي.

3. التطهير:

أن يتم تطهير ما يجزم أو يغلب على الظن أنه مال جاء من مصدر محرم، مثل تطهير أرباح صناديق الأسهم أو الاستثمارات المباشرة في الأسهم أو الاستثمارات المباشرة في الشركات المساهمة غير المدرجة أو المساهمات في شركات غير مدرجة وغير مساهمة، وكذلك تطهير ما لم يفصح عنه في الإيرادات الأخرى، وتطهير عوائد التأمين التجاري، وتطهير عوائد عقود التحوط التجارية، وما إلى ذلك.

نقاط ختامية:

- 1- هذه القائمة هي نتيجة دراسة القوائم المالية للشركات المنتهية في نهاية ديسمبر 2013م. وعليه فلم أدرج بعض الشركات التي تم الاكتتاب بها أثناء عام 2014م، سأنشرها لاحقاً إن شاء الله.
- 2- بفضل الله تتحسن القائمة النقية كل سنة. ولكن، على المستثمر أن يعرف معنى كلمة نقية هنا. فليس المقصود تزكية الشركة بإطلاق، بل المقصود أن يكون نشاط الشركة مباحاً مع خلو القوائم المالية الخاصة بالشركة من التمويل الربوي والاستثمارات الربوية. ولكن هذا لا يعني أن تكون الشركة خالية من بعض العمليات المحرمة شرعاً التي لا يفصح عنها عادة في القوائم المالية. مثال ذلك: التأمين التجاري، والاعتمادات والضمانات البنكية التقليدية، وغير ذلك.
- 2- كذلك، فبعض العقود التي تسلكها البنوك التجارية السعودية في التمويل والاستثمار لعملائها عليها ملحوظات شرعية، وفيها خلاف قوي بين العلماء. وعليه، فكلمة نقية لا يقصد منها تبرئة الشركة من تبعات تلك العقود التمويلية والاستثمارية.
- 3- لم أضع في القائمة البنوك الإسلامية، ولا شركات التأمين المتوافقة مع الضوابط لأن الهيئات الشرعية فيها تتولى متابعة عمليات التمويل والاستثمار والتطهير.
- 4- أنصح المتعاملين بالبعد عن المضاربة، خاصة في الشركات غير القوية اقتصادياً.
- 5- لن يبحث هذا المنهج عن عذر للشركات في البنود التي لم تفصح عنها بطريقة شرعية مناسبة، بل سيغلب جانب الاحتياط في ذلك.
- 6- أهيب بإخواني القائمين على الشأن المالي في الشركات وعلى إخواني المحاسبين القانونيين الكرام أن يكون إفصاحهم الشرعي واضحاً ومحدداً حتى يكون الحكم مبنيًا على إفصاحهم وفحصهم للقوائم المالية.